مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية

دور الأحزاب السياسية في تعزيز الثقافة الديمقراطية بتشاد في الفترة من (١٩٦٠ــ ٢٠٢١م)

د. عبد الغفار علي عبد الرحيم

نائب عميد كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة أنجمينا- محاضر بالجامعات التشادية
Email:abdelkhafarali2@gmail.com

مستخلص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة دور الأحزاب السياسية في تعزيز الثقافة الديمقراطية في تشاد خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٠ إلى ٢٠٢١، حيث هدفت إلى تحليل الدور المحوري الذي لعبته الأحزاب السياسية في العملية السياسية، بدءًا من مساهمتها في حركة النضال من أجل الاستقلال وصولًا إلى مشاركتها المستمرة في المشهد السياسي في البلاد. سعت الدراسة إلى تتبع التطور التاريخي للأحزاب السياسية في تشاد، مع التركيز على مدى إسهامها في ترسيخ مبادئ الثقافة الديمقراطية من خلال تعزيز قيم المشاركة السياسية، التعددية الحزبية، حرية التعبير والتداول السلمي للسلطة. اعتمد الباحث في الدراسة على المنهج التاريخي لرصد وتحليل نشأة وتطور الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي في دراسة دورها في نشر الثقافة الديمقراطية. كما استندت الدراسة إلى جمع المعلومات من المصادر والمراجع العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي أكدت على أهمية الأحزاب السياسية كفاعل رئيسي في تعزيز الثقافة الديمقراطية، مع تقديم مجموعة من التوصيات التي تسهم في تفعيل دور الأحزاب في تكريس المبادئ الديمقراطية في تشاد.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، الثقافة الديمقراطية، المشاركة السياسية تشاد التعددية الحزبية، التداول السلمي.

Study Abstract:

This study examines the role of political parties in promoting democratic culture in Chad from 1960 to 2021. It aims to analyze the pivotal role played by political parties in the political process, from their contribution to the struggle for independence to their continuous participation in the country's political landscape. The

(ISSN: 2536 - 9555)

study seeks to trace the historical development of political parties in Chad, focusing on their contribution to entrenching democratic principles by promoting political participation, party pluralism, freedom of expression, and the peaceful transfer of power. The researcher adopted the historical method to track and analyze the emergence and development of political parties, as well as the descriptive-analytical method to study their role in spreading democratic culture. Additionally, the study relied on collecting information from scientific sources, references, and previous studies relevant to the research topic. The findings confirm the significance of political parties as key actors in strengthening democratic culture and provide a set of recommendations to enhance their role in consolidating democratic principles in Chad.

Keywords: Political parties, democratic culture, political participation, Chad, party pluralism, peaceful transfer of power.

إشكالية الدراسة: تتمثل إشكالية الدراسة في افتقار الأحزاب السياسية في تشاد للآليات الفاعلة والناجحة التي تمكنها من تعزيز الثقافة الديمقراطية، مما يجعلها في كثير من الأحيان مصدرًا للنزاع بدلاً من أن تكون أداة لترسيخ الديمقراطية والتوافق الوطني.

وتتجلى هذه الإشكالية في عدة جوانب أبرزها:

١- غياب الشفافية داخل الأحزاب السياسية، مما يعد عقبة رئيسية تعيق فاعليتها في العمل بصدق تجاه المواطن والوطن.

٢- ضعف مشاركة المواطنين في الحياة السياسية نتيجة انخفاض مستوى الوعي السياسي وفقدان الثقة في الأحزاب السياسية نفسها.

٣- عجز الأحزاب السياسية عن تحقيق أهدافها المعلنة، ما أدى إلى تراجع دورها في تعزيز المشاركة السياسية وترسيخ المبادئ الديمقراطية.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور المحوري الذي تلعبه الأحزاب السياسية في تعزيز الثقافة الديمقراطية في تشاد، باعتبارها أحد الفاعلين الأساسيين في العملية السياسية. كما تبرز أهمية الدراسة في رصد تأثير الأحزاب السياسية والتحديات التي تواجهها في سياق التحول الديمقراطي، مما يسهم في تقديم فهم أعمق لطبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية والثقافة الديمقراطية في البلاد.

الأهميــة النظريــة: تتجلى الأهمية النظرية للدراسة في معالجة أحد الموضوعات الحيوية في العلوم السياسية، وهو دور الأحزاب السياسية في تعزيز الثقافة الديمقراطية، خاصة في ظل قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في السياق التشادي. كما تسهم الدراسة في سد الفجوة المعرفية في الأدبيات العلمية المتعلقة بدور الأحزاب السياسية في التحول الديمقراطي، وتوفير إضافة علمية نوعية من خلال تقديم معلومات موثوقة تفيد الباحثين والمهتمين بالدراسات السياسية في المنطقة.

الأهمية العملية: تكمن الأهمية العملية للدراسة في النتائج والتوصيات التي تقدمها لتعزيز الدور الفاعل للأحزاب السياسية في تشاد في نشر الثقافة الديمقراطية. كما تهدف إلى تقديم آليات عملية يمكن من خلالها للأحزاب السياسية الإسهام بفاعلية في العملية السياسية، وتعزيز مشاركة المواطنين في الشأن العام، مما يسهم في ترسيخ مبادئ الديمقراطية وبناء مجتمع أكثر وعيًا وتماسكًا.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الأحزاب السياسية في تعزيز الثقافة الديمقراطية في تشاد خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ٢٠٢١، من خلال تحقيق الأهداف التالية:

١- دراسة التطور التاريخي للأحزاب السياسية في تشاد ودورها في النضال من أجل الاستقلال والمشاركة في الحياة السياسية.

٢- تحليل إسهامات الأحزاب السياسية في نشر وتعزيز الثقافة الديمقراطية عبر آليات المشاركة السياسية والتعددية الحزبية.

٣- التعرف على التحديات والمعوقات التي تواجه الأحزاب السياسية في تعزيز الثقافة الديمقراطية في تشاد.

٤- تسليط الضوء على مدى تأثير غياب الشفافية وضعف الثقة السياسية على أداء الأحزاب السياسية.

٥- تقديم مقترحات وتوصيات يمكن أن تساعد الأحزاب السياسية في تفعيل دورها في نشر الثقافة الديمقراطية وترسيخها.

٦- تقييم مستوى مشاركة المواطنين في الحياة السياسية ودور الأحزاب في رفع مستوى الوعي السياسي.

(ISSN: 2536 - 9555)

أسئلة الدراسة: تنطلق الدراسة من مجموعة من التساؤلات الرئيسية التي تسعى للإجابة عنها وهي:

١- متى نشأت الأحزاب السياسية في تشاد؟

٢- ما الأسباب السياسية والاجتماعية التي ساهمت في ظهور الأحزاب السياسية في تشاد؟

٣- ما أبرز التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في تحقيق أهدافها؟

٤- كيف يمكن للأحزاب السياسية الإسهام في تعزيز الاستقرار ونشر ثقافة المشاركة السياسية في تشاد؟

فرضيات الدراسة: بناءً على الأسئلة المطروحة، تفترض الدراسة ما يلي:

١- نشأت الأحزاب السياسية في تشاد قبيل الاستقلال الوطني كاستجابة للحراك الوطني ضد الاستعمار.

٢- ساهمت العوامل السياسية والاجتماعية في ظهور الأحزاب السياسية في تشاد، في مقدمتها النضال من أجل الاستقلال.

٣- تواجه الأحزاب السياسية في تشاد تحديات متعددة ذات أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية، من أبرزها ضعف الوعي السياسي، غياب الشفافية، والنزاعات الداخلية.

٤- تسهم الأحزاب السياسية في تشاد في تعزيز الاستقرار الوطني ونشر ثقافة المشاركة السياسية من خلال دعم الحوار الوطني، بناء التحالفات، والدفاع عن قضايا المواطنين في إطار العملية الديمقراطية.

حدود الدراسة ومنهجها:

الحدود الموضوعية: تتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في دور الأحزاب السياسية في تعزيز الثقافة الديمقراطية في جمهورية تشاد، من خلال استعراض نشأة الأحزاب السياسية وتطورها ودورها في نشر وترسيخ المبادئ الديمقراطية مع التركيز على مدى مساهمتها في تعزيز الممارسة الديمقراطية في البلاد.

الحدود الزمنية: يغطي الإطار الزمني للدراسة الفترة الممتدة من ١٩٦٠م، وهي سنة استقلال تشاد وظهور الأحزاب السياسية، وحتى ٢٠٢١م، باعتبارها فترة شهدت تطورات سياسية مهمة أثرت على المسار الديمقراطي في البلاد.

الحدود المكانية: تقتصر الحدود المكانية للدراسة على جمهورية تشاد، باعتبارها مجال البحث الذي يشكل بيئة الدراسة السياسية والاجتماعية.

منهج الدراسة: اعتمد الباحث على المنهج التاريخي لتتبع نشأة الأحزاب السياسية في تشاد منذ ظهورها وتطورها عبر المراحل التاريخية المختلفة حتى نهاية فترة الدراسة كما استعان بالمنهج الوصفي التحليلي لتحليل النتائج والوقوف على مدى تأثير الأحزاب السياسية في تعزيز الثقافة الديمقراطية، من خلال دراسة طبيعة الأدوار التي قامت بها في نشر الوعي الديمقراطي وتكريس قيم المشاركة السياسية في المجتمع التشادي.

المقدمة:

تُعد الأحزاب السياسية إحدى الركائز الأساسية في الحياة السياسية المعاصرة لما تقوم به من أدوار محورية في تأطير المشاركة السياسية، وصياغة الخيارات العامة، وتوجيه مسار التحولات السياسية والاجتماعية. ولم تكن تشاد بمنأى عن هذه الظاهرة، إذ يعود ظهور الأحزاب السياسية فيها إلى عام ١٩٤٥، مستلهمة تجربتها من الأحزاب الأفريقية في المنطقة أو الأحزاب المرتبطة بالمدرسة الفرنسية، في ظل تأثير الاستعمار الفرنسي على النظام السياسي في البلاد ومع انتهاء تلك المرحلة برزت القيادات التشادية لتتولى زمام الأمور في إدارة شؤون البلاد، حيث استطاع فرانسوا تمبلباي في مارس ١٩٥٩ قيادة حزب التقدم التشادي، الذي أصبح الحزب الحاكم عند استقلال البلاد في أغسطس ١٩٦٠. ورغم ذلك، شهدت التجربة الحزبية في تشاد عدة تحولات بفعل الأوضاع السياسية المتقلبة، حيث ظهرت في عهد الرئيس حسين هبري الحركة الوطنية للاستقلال، التي تأسست في يونيو ١٩٨٤ كمظلة حزبية موحدة لجميع التشاديين، في محاولة لتجاوز الانقسامات السياسية.

ومع وصول الرئيس إدريس ديبي إتنو إلى السلطة عام ١٩٩٠، أُعلن عن تشكيل الحركة الوطنية للإنقاذ، التي قادت البلاد نحو التعددية الحزبية من خلال إقرار الإصلاحات السياسية في مطلع التسعينيات. وبذلك شكلت التجربة الحزبية في تشاد نموذجاً يعكس التحولات السياسية في البلاد، ويعبر عن التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية في تشكيل بنية النظام السياسي مما يجعل دراسة نشأة الأحزاب السياسية ودورها في تشاد ضرورة لفهم مسار التطور السياسي للدولة.

(ISSN: 2536 - 9555)

المحور الأول: مفهوم ونشأة الأحزاب السياسية:

المبحث الأول

مفهوم الأحزاب السياسية

تُعد الأحزاب السياسية إحدى الظواهر الأساسية في الحياة السياسية المعاصرة، لاسيما في الأنظمة الديمقراطية، نظراً للدور المحوري الذي تؤديه في التنافس على السلطة، وتشكيل الرأي العام، وبلورة الآراء والأفكار داخل المجتمع. وتُسهم الأحزاب السياسية في رفع مستوى الوعي السياسي لدى المواطنين، وتعزيز مشاركتهم في الحياة العامة فضلاً عن دورها في صياغة السياسات العامة ورسم الاستراتيجيات الداخلية والخارجية للدولة سواء من خلال دعمها أو معارضتها.

وترتبط الظاهرة الحزبية بالتركيبة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وتعكس طبيعة العلاقة بين القوى المؤثرة والإيديولوجيات السائدة. كما أن دور الأحزاب السياسية يتباين تبعاً لطبيعة النظام السياسي ونمط الحياة السياسية في كل دولة، حيث تختلف الأحزاب في بنيتها ووظائفها وأهدافها من بلد إلى آخر، وفقاً للسياقات التاريخية والثقافية والاجتماعية التي نشأت فيها. ورغم التطور الملحوظ الذي شهدته مؤسسات المجتمع المدني، والتي اكتسب بعضها مكانة مرموقة على المستوى الدولي عبر التحالفات العابرة للحدود، إلا أن هذه المؤسسات لم تتمكن من القيام بالدور الذي تضطلع به الأحزاب في عملية التداول السلمي للسلطة. وظلت الأحزاب السياسية الفاعل الرئيسي في الحياة السياسية، نظراً لما تضطلع به من وظائف حيوية في التعبير عن مصالح الجماهير، وتأطير المشاركة السياسية، وضمان التعددية[١]. وانطلاقاً من الأهمية المتزايدة للأحزاب السياسية، تعددت تعريفاتها وتنوعت تبعاً للمدارس الفكرية والنظريات السياسية المختلفة، وهو ما يمكن تناوله من خلال استعراض أبرز هذه التعريفات.

أولاً: تعريف الحزب السياسي: اختلف المفكرون في وضع تعريف موحد للحزب السياسي، وذلك بسبب تباين اتجاهاتهم الفكرية والأيديولوجية، بالإضافة إلى التطور المستمر الذي شهدته الأحزاب السياسية من حيث الرؤية والأهداف والغاية من تأسيسها. ويعود هذا الاختلاف أيضاً إلى تنوع السياقات التاريخية والسياسية التي نشأت فيها الأحزاب عبر مختلف النظم السياسية[٢].

١- **التعريف اللغوي:** لغةً، تشير كلمة (حزب)، إلى الجماعة أو الطائفة المتجمعة حول فكرة أو هدف مشترك، حيث ورد في مختار الصحاح أن (حزب الرجل)، تعني أصحابه، كما تعني الطائفة أو الجماعة. ويقال (تحزبوا)، أي تجمعوا، بينما تعني الأحزاب الطوائف التي اجتمعت لمحاربة الأنبياء عليهم السلام. ويُفهم من ذلك أن الحزب في اللغة يدل على اجتماع مجموعة من الأفراد حول قضية أو هدف محدد(٣).

أما كلمة (سياسي)، فهي مأخوذة من السياسة التي تعني في اللغة القيام بشؤون الرعية وتدبير أمورهم(٤). وقد استخدم العرب مصطلح السياسة بمعنى الإرشاد والتوجيه، وهو ما ورد في لسان العرب ومعجم نتن اللغة العربية للشيخ أحمد رضا حيث أُشير إلى أن الحزب هو الجماعة أو الطائفة من الناس الذين يجمعهم فكر أو هدف مشترك، حتى وإن لم يلتقوا ببعضهم البعض(٥).

من خلال ما سبق، يتضح أن وصف الجماعة بأنها سياسية لا يكون إلا إذا كانت غايتها الوصول إلى السلطة، أو المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة شؤون الدولة، أو التأثير في السياسات العامة. ويُعد هذا الهدف هو المعيار الأساسي الذي يميز الحزب السياسي عن باقي التنظيمات الاجتماعية الأخرى.

٢- **التعريف الاصطلاحي للحزب السياسي:** اختلفت التعريفات الاصطلاحية للحزب السياسي باختلاف الرؤى الفكرية والقانونية التي تناولت الظاهرة الحزبية، نظراً لازدواجية طابعها كظاهرة سياسية وقانونية يتفاعل معها الأفراد من جهة، وأجهزة السلطة من جهة أخرى. وقد اتفقت أغلب التعريفات على أن الحزب السياسي هو تنظيم يضم مجموعة من الأفراد يتحدون في إطار هيكل منظم، بهدف تحقيق أهداف سياسية محددة من خلال المشاركة في الحياة السياسية والسعي للوصول إلى السلطة أو التأثير في القرارات الحكومية. وعرف معجم المصطلحات القانونية الحزب السياسي بأنه: (تجمع أشخاص لهم نفس الآراء السياسية، ينضمون معاً لمتابعة تحقيقها بعمل مشترك من أجل الاستيلاء على السلطة وممارستها). بينما ركز الأستاذ جانو على الجانب التنظيمي، معتبراً الحزب السياسي (حشداً منظماً يهدف إلى تحقيق الآراء والمصالح التي تهم أعضاؤه).

(ISSN: 2536 - 9555)

وفي السياق ذاته، عرف الدكتور سيد خليل هيكل الحزب السياسي بأنه (مجموعة من الأفراد يتحدون في تنظيم بغرض تحقيق أهداف معينة عن طريق استعمال حقوقهم السياسية)[٦]. أما فليب برو، فقد ركز على التفاعل مع النظام السياسي القائم، موضحاً أن الحزب هو (تنظيم يتبنى رؤية سياسية متكاملة، يعمل في ظل النظام القائم بهدف نشر أفكاره، وكسب تأييد المواطنين للوصول إلى السلطة أو المشاركة في قراراتها)[٧].

من جانبهما، حدد جوزيف لابالومبار أربعة عناصر أساسية لتعريف الحزب السياسي:

١- استمرارية التنظيم سواء في برنامجه الزمني أو قيادته.

٢- امتداد التنظيم إلى المستوى المحلي والقومي مع وجود روابط منظمة بينهما.

٣- الرغبة في ممارسة السلطة من خلال المشاركة في عملية صنع القرار.

٤- السعي لحشد التأييد الشعبي لدعم أهداف الحزب[٨].

أما الموسوعة الأمريكية، فقد عرفته بأنه (مجموعة من الأشخاص متحدين معاً بدافع الرغبة في السيطرة على السلطة السياسية)[٩].

ثانياً: تعريف الحزب السياسي فى التشريع التشادي: وفي التشريع التشادي، نصت المادة (١٠) من قانون الأحزاب السياسية لعام ١٩٩١ على أن: (لكل مواطن راشد يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية الحق في الانتساب إلى أي حزب سياسي يختاره وفق الشروط القانونية، دون ابتغاء هدف يدر ربحاً)[١٠].

يتضح مما سبق أن الحزب السياسي هو تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد تجمعهم رؤية سياسية مشتركة، بهدف الوصول إلى السلطة أو التأثير في القرارات السياسية عبر وسائل مشروعة. ويتميز الحزب السياسي بوجود هيكل تنظيمي يمتد على المستويين المحلي والقومي ويسعى لكسب تأييد المواطنين عبر البرامج السياسية التي تعكس مصالح المجتمع. كما يشكل الحزب أحد الآليات الرئيسية في عملية التداول السلمي للسلطة، ويعد أحد أبرز أدوات الديمقراطية التعددية في الأنظمة الحديثة.

المبحث الثاني
نشأة الأحزاب السياسية

نشأت الأحزاب السياسية للدفاع عن مصالح طبقات المجتمع المختلفة، سواء كانت مصالح اجتماعية أو دينية أو اقتصادية أو سياسية[١١]. وعند الحديث عن نشأة الأحزاب السياسية، ينصرف الذهن إلى مفهوم الحزبية أو النظام الحزبي باعتبارها ظاهرة تاريخية عامة لا تقتصر على منطقة أو مجتمع معين. كما يرتبط الحديث عن نشأة الأحزاب بالمناطق الجغرافية التي ظهرت فيها، مثل أوروبا، آسيا، أمريكا، الوطن العربي أو إفريقيا، بالإضافة إلى الإشارة إلى طبيعة الأحزاب نفسها، كأن تكون محافظة، ليبرالية، أو اشتراكية.

أولاً: مراحل تطور الأحزاب السياسية منذ نشأتها فى القرن التاسع عشر حتى العصر الحديث:

هناك اتفاق عام بين الباحثين على أن الحزبية ظاهرة حديثة تعود بداياتها إلى القرن التاسع عشر[١٢]. ففي العصور الوسطى كانت بعض النظم السياسية، مثل جمهورية البندقية الأرستقراطية، تحظر تشكيل تنظيمات سياسية ثابتة، مقتديةً في ذلك بنموذج روما القديمة التي رأت في وجود معارضة منظمة تهديدًا لاستقرارها السياسي. وفي مطلع القرن التاسع عشر ظهرت في البرلمان البريطاني جماعتان متنافستان هما الويغ (Whigs) والتوري (Tories)، إلا أنهما لم تتحولا إلى حزبين سياسيين إلا مع نهاية ذلك القرن. ولاحقًا، أصبح (الويغ)، يمثل حزب الأحرار، بينما تحول (التوري)، إلى حزب المحافظين. وفي السويد ظهرت الكتل البرلمانية خلال فترة عهد الحرية (١٧١٨–١٧٧٢)، كما شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تجاهلًا لفكرة تكوين الأحزاب السياسية عند وضع الدستور عام ١٧٨٧، رغم تضمينه عددًا من الحقوق والحريات الفردية، حيث كانت الحزبية تُعتبر تهديدًا للوحدة الوطنية وتسببًا في الانشقاقات السياسية[١٣].

أما في العصر الحديث، فقد أصبحت الأحزاب السياسية نتيجة لتطور طويل ومستمر ارتبط باتساع حق الاقتراع، وتزايد دور البرلمانات، والشعور المتزايد باستقلاليتها. كما أن اتساع قاعدة الناخبين دفع الأحزاب إلى تنظيم صفوفها من أجل استقطاب الأصوات الانتخابية[١٤]. ورغم تعدد التفسيرات حول نشأة الأحزاب السياسية

(ISSN: 2536 - 9555)

فإن فقهاء القانون الدستوري وعلماء السياسة أجمعوا على أن نشأة الأحزاب ارتبطت بقطبين أساسيين هما: المجموعات البرلمانية واللجان الانتخابية(١٥).

ثانياً: أنواع وتصنيف الأحزاب السياسية:

لا يوجد اتفاق موحد بين الفقهاء ورجال السياسة حول تصنيف الأحزاب السياسية، نظرًا لتعدد المعايير التي يعتمد عليها في هذا التصنيف. ويعود هذا التباين إلى اختلاف طبيعة تكوين الأحزاب السياسية، وأهدافها، أيديولوجياتها، حجمها، فضلًا عن ممارساتها الحزبية في ظل الأنظمة السياسية المختلفة(١٦).

١- **أنواع الأحزاب السياسية:** تعددت الاتجاهات الفقهية حول تصنيف الأحزاب السياسية، إلا أن التصنيف الأكثر شيوعًا هو التصنيف الذي قدمه الفقيه Maurice Duverger، حيث قسم الأحزاب السياسية إلى نوعين أساسيين(١٧):

- **أحزاب الكوادر: (Partis de Cadres)**، تتميز أحزاب الكوادر بتركيزها على نوعية الأعضاء المنضمين إليها بدلًا من عددهم. وتضم هذه الأحزاب في صفوفها نخبة من الشخصيات ذات النفوذ الاجتماعي والسياسي، حيث يلعب الأعضاء أدوارًا مؤثرة في المجتمع. تتسم هذه الأحزاب بمرونة التنظيم الداخلي، وضعف الانضباط الحزبي، فضلًا عن فقدانها للصلة الوثيقة مع القواعد الشعبية. وتعد معظم الأحزاب الليبرالية والمحافظة في أوروبا، إضافة إلى الأحزاب الأمريكية الكبرى مثل (الحزب الديمقراطي والجمهوري)، نموذجًا لأحزاب الكوادر.
- **أحزاب الجماهير: (Partis de Masse)**، نشأت أحزاب الجماهير في ظل تصاعد الأفكار الاشتراكية خلال القرن التاسع عشر، خاصة في أوروبا الغربية والاتحاد السوفيتي سابقًا ويقوم هذا النوع من الأحزاب على استقطاب أكبر عدد ممكن من الأعضاء، مع التركيز على توعية الجماهير وتنظيمهم سياسيًا. وتتميز أحزاب الجماهير بالتنظيم المركزي الصارم والانضباط الحزبي، كما تعتمد على الاشتراكات المالية للأعضاء في تمويل أنشطتها. ومن أبرز نماذجها (الأحزاب الاشتراكية الشيوعية، والنقابية في الدول الغربية)(١٨).

٢- **تصنيف الأحزاب السياسية:** يواجه تصنيف الأحزاب السياسية إشكالية تتعلق بمعايير التصنيف، إذ ليس من السهل إيجاد تقسيمات موحدة تشمل جميع الأحزاب.

ويعود ذلك إلى اختلاف طبيعة الأحزاب من حيث التنظيم، الأهداف، والنظم السياسية التي تعمل في إطارها. واقترح عالم السياسة جون شارلو تصنيفًا ثلاثيًا جديدًا، يعتمد على أهداف الحزب واستراتيجيته إلى جانب الأيديولوجية والتنظيم الظاهري. وقد ميز بين ثلاثة أنواع رئيسية للأحزاب(١٩):

- **أحزاب الأعيان (الوجهاء):** وتعرف أيضًا بأحزاب النخبة"، حيث تقتصر عضويتها على الشخصيات المرموقة في المجتمع، مثل المثقفين أصحاب النفوذ المعنوي أو الأثرياء الذين يمولون الحملات الانتخابية. تركز هذه الأحزاب على نوعية الأعضاء أكثر من عددهم، مما يجعلها تفتقر إلى قاعدة شعبية واسعة، ويؤدي إلى ضعف الانضباط التنظيمي وانقطاع التواصل مع الناخبين.
- **أحزاب التجمع (الناخبين):** لا تعتمد هذه الأحزاب على أيديولوجية معينة، بل تسعى إلى حشد أكبر عدد من الناخبين لدعمها في الانتخابات. تهدف هذه الأحزاب إلى تعبئة الناخبين بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو العرقية. من أبرز الأمثلة عليها، (حزب التجمع من أجل الجمهورية)، في فرنسا.
- **أحزاب المناضلين:** تتميز بأيديولوجيتها الواضحة واستراتيجيتها الثابتة، حيث تعتمد على أعضاء نشطين يعملون على نشر أفكار الحزب، وغالبًا ما تضم فئات من الطبقة الوسطى والمثقفين(٢٠).

٣- **تصنيف الأحزاب السياسية العربية:** يمكن تصنيف الأحزاب العربية وفقًا لمعايير الأيديولوجية، شكل العضوية، طبيعة القوى المؤيدة، ودرجة المؤسسية. ومن أبرز أنواعها:

- **أحزاب الأشخاص:** تدعو إلى التغيير المعتدل وتقبل المنافسة السياسية وتستقطب قادتها من أبناء الطبقة العليا مثل ملاك الأراضي وكبار التجار شعبيتها محدودة وتنتشر بشكل ضعيف بين الطبقة الوسطى، معتمدة على أساليب الحوار والخطابة.
- **أحزاب الكوادر:** نشأت لمعارضة الأنظمة القائمة، وتميزت بأيديولوجيتها الثورية ورفضها للمنافسة الحزبية. تضم نخبة من المثقفين والموظفين.
- **أحزاب الحركة الوطنية:** ظهرت كرد فعل على الاحتلال، وركزت على الاستقلال الوطني انتشرت بشكل أكبر في الأرياف مقارنةً بالمناطق الحضرية، وكان للشخصيات التاريخية دور محوري في قيادتها.

(ISSN: 2536 - 9555)

- **أحزاب النظام الحاكم:** تأسست في خمسينيات وستينيات القرن العشرين من قبل النظم العسكرية، بهدف تكوين قاعدة شعبية منظمة. ارتبطت هذه الأحزاب بالنظام الحاكم ورفضت التعددية الحزبية[٢١].
- تعكس تصنيفات الأحزاب السياسية التنوع في الأهداف، البنية التنظيمية والأيديولوجية التي تؤطر عملها، مما يجعل من الصعب اعتماد معيار موحد لتقسيمها.

المحور الثاني: الجذور التاريخية لنشأة الأحزاب السياسية في تشاد

المبحث الأول

خلفية تاريخية للحياة السياسية في تشاد قبيل الإستقلال

شهدت تشاد فراغًا سياسيًا واضحًا عقب سقوط الممالك الإسلامية وهيمنة الاستعمار الفرنسي على البلاد، حيث غابت الزعامات السياسية المؤثرة نتيجة لسياسات الإدارة الفرنسية التي لم تكن تشجع على قيام نشاط سياسي منظم. اعتمدت البنية الاجتماعية والسياسية في تلك الفترة على النظام القبلي خاصة في المناطق الريفية، مما أدى إلى استمرار أنماط القيادة التقليدية دون ظهور حركات سياسية بارزة ورغم هذا الجمود، برزت طبقة من المتعلمين والموظفين الذين تولوا أدوارًا مهمة في المشهد الاجتماعي، وأسهموا لاحقًا في قيادة النضال من أجل الاستقلال. وعند نهاية الحرب العالمية الثانية، ومع تصاعد موجات التحرر في المستعمرات الفرنسية بأفريقيا، بدأ التشاديون في تنظيم أنفسهم داخل كيانات سياسية، كان أبرزها الحزب التقدمي التشادي الذي تأسس عام ١٩٤٧ بقيادة شخصيات وطنية مثل فرانسوا تمبلباي، الذي أصبح أول رئيس لتشاد بعد استقلالها عام ١٩٦٠. شكلت هذه التحولات البداية الحقيقية للصحوة السياسية في تشاد، وأسهمت في بلورة الوعي الوطني الذي قاد البلاد نحو الحرية والاستقلال.

اولاً: النشاط السياسي في تشاد خلال الفترة (١٩٤٥–١٩٦٠)، دراسة للأحزاب السياسية ودور النفوذ الفرنسي: شهدت تشاد خلال الفترة ما بين عامي ١٩٤٥–١٩٥٨ تطورًا سياسيًا بارزًا تمثل في ظهور الأحزاب السياسية التي لعبت دورًا محوريًا في رفع مستوى الوعي القومي والوطني لدى الشعب التشادي. تزامنت نشأة الأحزاب

السياسية مع تأسيس العديد من الهيئات الشعبية مثل رابطة العمال، رابطة الفلاحين، ورابطة الشباب، مما عزز من تنظيم المجتمع التشادي في مواجهة الاستعمار الفرنسي.

ارتبطت هذه المرحلة بتزايد الحراك السياسي الذي تجسد في المظاهرات الشعبية التي كادت تتحول إلى ثورة مسلحة ضد الاحتلال الفرنسي. وأمام هذا الضغط المتزايد، اضطرت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى تقديم بعض التنازلات بإتاحة فرص محدودة للمشاركة السياسية. وصدر بموجب ذلك عدد من القوانين التي منحت التشاديين حق الترشيح والانتخاب لأول مرة، حيث أُسندت للمواطنين مهمة اختيار ممثلين في الحكومة التي كانت تخضع آنذاك لرئاسة شخصية فرنسية. ورغم هذه الخطوات، فقد جاءت نشأة الأحزاب السياسية التشادية كامتداد طبيعي للأحزاب الفرنسية[٢٢]، حيث اعتمدت فرنسا على سياسة الربط الحزبي عبر تأسيس فروع محلية للأحزاب الفرنسية داخل تشاد. تولى الفرنسيون المقيمون في البلاد، من حكام سابقين وتجار وحرفيين رئاسة هذه الأحزاب[٢٣]. بهدف السيطرة على الحراك السياسي وضمان استمرار النفوذ الاستعماري. شكلت هذه المرحلة حجر الأساس لتطور الحياة السياسية في تشاد، وأسهمت في تعبيد الطريق نحو النضال من أجل الاستقلال الوطني الذي تحقق لاحقًا في عام ١٩٦٠. وفيما يلي نتناول أبرز الأحزاب السياسية التى نشأت خلال هذه المرحلة وطبيعتها السياسية التى ساهمت فى تشكيل ملامح الحركة الوطنية التشادية.

١- الأحزاب الفرنسية في تشاد

- **تجمع الشعب الفرنسي(RPF):** تأسس عام ١٩٤٥ برئاسة رينيه مالبرنت وويليام تروداديك وكان يمثل امتدادًا لحزب تجمع الشعب الفرنسي بزعامة شارل ديغول، حيث لعب دورًا بارزًا في الحياة السياسية التشادية في إطار السياسة الاستعمارية الفرنسية.
- **الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي للمقاومة(UDSR):** تأسس عام ١٩٥٨ على يد مجموعة من الليبراليين الفرنسيين برئاسة (أندريه فيزيل)، وعُد فرعًا محليًا لحزب الاتحاد الوطني الجمهوري الفرنسي، إلا أن الحزب لم يستمر طويلًا، حيث انحل وانضم أعضاؤه إلى الحزب التقدمي التشادي[٢٤].
- **الحزب الشيوعي الفرنسي(PCF):** تم تأسيس فرعه في تشاد عام ١٩٤٧ على يد (غابرييل ليزيت)، أحد أعضاء تجمع الشعب الفرنسي، حيث حمل الحزب أفكارًا يسارية ماركسية مرتبطة بالحزب الأم في فرنسا.

(ISSN: 2536 - 9555)

- **القسم الفرنسي لحزب العمال العالميين(SFIO):** ظهر في تشاد عام ١٩٤٨ بقيادة (أنغري كيغر)، وضم في عضويته شخصيات بارزة مثل (أحمد غلام الله، جان شارو، وملا بلوبين) اتسم الحزب بتوجهاته اليسارية المتطرفة.

٢- **الأحزاب التشادية:** مع تصاعد الوعي الوطني، بدأت الشخصيات التشادية في تأسيس أحزاب محلية، لكنها ظلت خاضعة للنفوذ الفرنسي. ومن ضمن هذه الأحزاب مايلي:

- **الاتحاد الديمقراطي التشادي(UDT):** يُعد أول حزب سياسي محلي تأسس عام ١٩٤٥ بزعامة (عربي القوني). وعند إجراء أول انتخابات للجمعية التأسيسية عام ١٩٤٥، رشح الحزب(غابرييل ليزيت)، لتمثيل تشاد باعتبارها جزءًا من أقاليم ما وراء البحار الفرنسية، تلقى الحزب دعمًا مباشرًا من الإدارة الاستعمارية الفرنسية الممثلة في اليمين الفرنسي المحافظ[٢٥].
- **الحزب التقدمي التشادي(PPT):** تأسس في فبراير ١٩٤٧ على يد (غابرييل ليزيت)، ذو الأصول الفرنسية من جزر الهند الغربية. بدأ الحزب مرتبطًا بالحزب الاشتراكي الفرنسي قبل أن يفك ارتباطه به عام ١٩٥٠. رغم رفعه لشعار مقاومة الاستعمار، إلا أن ارتباط زعيمه بفرنسا جعله أداة للحفاظ على المصالح الفرنسية في تشاد[٢٦].
- **الحزب الاشتراكي التشادي (PST):** تأسس عام ١٩٥٠ بعضوية شخصيات بارزة مثل (أحمد غلام الله، أحمد كوتوكو، ومحمد ياكوما). غير أن الخلافات الداخلية أدت إلى طرد غلام الله وكوتوكو في فبراير ١٩٥٣. لاحقًا أسس لاحقاً أحمد غلام الله الحركة الاشتراكية الإفريقية التي لعبت دورًا مهمًا في الحياة السياسية.
- **الاتحاد الديمقراطي التشادي للمستقلين (UDIT):** حل هذا الحزب محل الحزب الديمقراطي التشادي في فبراير ١٩٥٤ بقيادة (جان باتيست)، وضم في عضويته شخصيات مثل (بشير سو وروقي)، وهو حاكم فرنسي سابق لإقليم تشاد.
- **الحركة الاجتماعية التشادية (AST):** انشقت عن الاتحاد الديمقراطي التشادي عام ١٩٥٤ بقيادة (عربي القوني)، وضمت شخصيات مثل (جبريل خير الله، أحمد دلا، وسليمان ناي) بالإضافة إلى الفرنسيين (بايزي وليبزليه)[٢٧].

- **الحزب الاشتراكي التشادي المستقل (PSIT)**: أسسه (أحمد كوتوكو)، عقب طرده من الحزب الاشتراكي التشادي، مدعيًا التزامه بالمبادئ الاشتراكية.
- **تجمع الريفيين التشاديين المستقل (GIRT)**: تأسس في يونيو ١٩٥٨ بقيادة (ساولبا)، بعد انشقاقه عن الحركة الاجتماعية التشادية، وركز نشاطه في المناطق الريفية بعكس الأحزاب الأخرى التي ركزت على المدن الكبرى[٢٨].
- **ثالثًا: تأثير النفوذ الفرنسي**: تميزت هذه الفترة بسياسة الاحتواء الفرنسية، حيث استخدمت الإدارة الاستعمارية نفوذها لضمان ولاء الأحزاب السياسية. داخليًا، تمتعت النخب المحلية (الأعيان) بحقوق سياسية محدودة، بينما عانى بقية الشعب من نظام الأهالي. خارجيًا شكل القبول بالوضع الاستعماري شرطًا أساسيًا لاستمرار الأحزاب في نشاطها دون معوقات.

ويمكن القول إن النشاط السياسي في تشاد خلال الفترة (١٩٤٥-١٩٦٠) اتسم بارتباطه الوثيق بالمصالح الاستعمارية الفرنسية. ورغم الشعارات المناهضة للاستعمار التي رفعتها بعض الأحزاب، إلا أن معظمها ظل أداة في يد السلطات الفرنسية، حيث استغل الفرنسيون هذه الأحزاب لضمان تمثيلهم في البرلمان والجمعيات التشريعية. وبلغ عدد النواب الفرنسيين الذين مثلوا تشاد في البرلمان والجمعيات الفرنسية خلال الفترة ما بين ١٩٤٥ و١٩٥٦ حوالي ٣٩ نائبًا، مما يؤكد عمق السيطرة الفرنسية على المشهد السياسي التشادي.

المبحث الثاني
حالة الأوضاع الحزبية في تشاد ما بعد الاستقلال
حتى نهاية حكم الرئيس حسين هبري

أولاً: فترة حكم الرئيس فرانسوا تمبلباي(١٩٦٠-١٩٧٥): شهدت تشاد تحولات سياسية معقدة عقب إعلان استقلالها عن فرنسا في ١١ أغسطس ١٩٦٠ بمدينة فورلامي (إنجمينا حاليًا) بحضور الممثل الشخصي للجنرال ديغول، السيد (أندريه مالرو). تولى فرانسوا تمبلباي رئاسة البلاد بصفته رئيسًا للمجلس الوطني (البرلمان) ورئيس الحزب التقدمي التشادي، الذي حصل على الأغلبية في انتخابات ١٩٥٩.

١- التحديات التي واجهتها الدولة عقب الاستقلال: ورث تمبلباي من المستعمر الفرنسي بنية تحتية ضعيفة، افتقرت إلى أي جهود ملموسة في مجالات البنية

(ISSN: 2536 - 9555)

التحتية، التعليم، الصحة، الزراعة، أو الاتصالات، مما أدى إلى تعثر عملية بناء الدولة الوطنية. ومع ذلك لم تكن التحديات التنموية وحدها هي العائق الرئيسي، بل كانت التحديات السياسية أشد تعقيدًا، خاصة في ظل وجود قطاع واسع من السكان يشعر بعدم الرضا عن النظام الجديد، نظرًا لعدم قدرته على بناء مؤسسات دستورية تعزز الوحدة الوطنية وتحقق العدالة الاجتماعية وتوسع قاعدة المشاركة الشعبية[٢٩].

٢- **نزعة تمبلباي السلطوية:** منذ توليه السلطة، تبنى تمبلباي نهجًا سياسيًا أحاديًا يستهدف إقامة نظام مونوقراطي يتركز فيه جميع السلطات بيده، مما جعله المهيمن الوحيد على الحياة السياسية في البلاد. أثار هذا النهج موجة من المعارضة، لا سيما من قبل الأحزاب ذات الأغلبية المسلمة التي كانت تخشى من تهميشها في النظام السياسي الجديد. وقد تجلت بوادر المعارضة مبكرًا خلال الانتخابات التشريعية عام ١٩٥٩، التي أكدت هيمنة الحزب التقدمي التشادي[٣٠].

٣- **نشأة الحزب الوطني الإفريقي ككيان معارض(١٩٦٠):** مع تصاعد النزعة السلطوية بادرت بعض الأحزاب المعارضة، وعلى رأسها الحركة الاشتراكية الإفريقية بقيادة (أحمد غلام الله) بدعوة القوى السياسية المعارضة إلى العمل المشترك. ونتج عن هذه الدعوة في ٣٠ يناير ١٩٦٠ حلّ الأحزاب المعارضة وإعلان تشكيل الحزب الوطني الإفريقي بقيادة جان (باتست ناتال)، في محاولة لتوحيد صفوف المعارضة في مواجهة نظام تمبلباي[٣١].

٤- **إلغاء التعددية الحزبية وتكريس نظام الحزب الواحد(١٩٦٢):** لم تمضِ سوى سنوات قليلة حتى أصدر تمبلباي قرارًا في ١٩ يناير ١٩٦٢ يقضي بحل جميع التنظيمات والأحزاب السياسية وحظر تأسيس أحزاب جديدة، معلنًا تبني نظام الحزب الواحد. وقد فتح هذا القرار المجال لحزب تمبلباي ليحتكر الحياة السياسية، مما أدى إلى تصاعد التوتر السياسي واندلاع حركات المعارضة السرية المناهضة للنظام.

٥- **إقرار دستور ١٩٦٣ وترسيخ الحكم الفردي:** عقب تكريس نظام الحزب الواحد، أصدر تمبلباي دستورًا جديدًا في أبريل ١٩٦٣، ركز على الآتي:

- إعلان تشاد جمهورية.
- اعتماد اللغة الفرنسية لغة رسمية مع منح العربية (مكانة خاصة).

- إعلان علمانية الدولة واشتراكيتها.

بموجب هذا الدستور، أُعيد انتخاب تمبلباي مرشحًا وحيدًا للرئاسة بحصوله على ٦٨٧ صوتًا من أصل ٦٩٨ صوتًا مسجلًا، مما أضفى طابعًا صوريًا على العملية الانتخابية.

٦- **تصاعد المعارضة والقمع السياسي (١٩٦٣-١٩٧٥):** لم يمر عام على إقرار نظام الحزب الواحد حتى اندلعت انتفاضات شعبية واسعة في عدد من المدن، أبرزها إنجمينا وأم التيمان احتجا جًا على سياسات النظام. ردت الحكومة بإعلان حالة الطوارئ وحلّ المجلس الوطني، إلى جانب تبني سياسات قمعية استهدفت رموز المعارضة. وأسفر القمع عن اعتقالات تعسفية وتصفيات جسدية، ونفي عدد من قادة الأحزاب المعارضة، مما أدى إلى تصاعد وتيرة العمل السياسي السري وتأسيس حركات تمرد مسلحة في شمال البلاد[٣٢].

ترى الدراسة أن السياسات السلطوية والقمعية التي انتهجها تمبلباي مكنته من إحكام قبضته على السلطة لعقد ونصف، لكنها ساهمت في تأجيج الصراعات السياسية والطائفية، مما مهد الطريق لاحقًا لظهور حركات التمرد المسلحة، والتي لعبت دورًا بارزًا في الإطاحة بنظامه عام ١٩٧٥[٣٣].

ثانياً: الحالة الحزبية في فترة حكم الرئيس حسين هبري(١٩٨٢-١٩٩٠): شهدت فترة حكم الرئيس حسين هبري تحولات جوهرية في النظام السياسي التشادي، حيث أسست هذه الحقبة لمرحلة احتكار السلطة من خلال الحزب الواحد، في ظل غياب التعددية السياسية وتضييق الحريات العامة.

١- **الوصول إلى السلطة وإعلان الجمهورية الثالثة:** تولى حسين هبري السلطة في السادس من يونيو ١٩٨٢ بعد صراع مسلح طويل ضد نظام قوكوني وداي، ولم تمضِ أربعة أشهر حتى أصدر الميثاق الأساسي في ٢١ أكتوبر ١٩٨٢، ليقوم مقام الدستور المؤقت، معلنًا بذلك ميلاد الجمهورية الثالثة. وبموجب هذا الميثاق، تم تشكيل حكومة وطنية ومجلس تشريعي لتسيير شؤون الدولة[٣٤].

٢- **دور القوات المسلحة الشمالية:** تولت القوات المسلحة الشمالية (FAN) قيادة العمل السياسي في البلاد بعد وصول هبري إلى السلطة، واستمرت في لعب هذا الدور حتى عقد مؤتمرها في ٢٢ يونيو ١٩٨٤ بالعاصمة انجمينا، حيث تم اتخاذ

(ISSN: 2536 - 9555)

قرار حل القوات المسلحة الشمالية ودمجها في الجيش الوطني، في خطوة هدفت إلى توحيد المؤسسة العسكرية تحت سلطة الدولة.

٣- **سيطرة الحزب الواحد على الحياة السياسية:** سعى هبري إلى إحكام قبضته على المشهد السياسي عبر إنشاء حزب واحد في البلاد وهو الاتحاد الوطني للاستقلال والتجديد (UNIR) في ١٩٨٤، ليصبح الحزب السياسي الوحيد المسموح به. وشكل الحزب إطارًا سياسيًا جامعًا لمختلف فئات الشعب، لكنه كان في الواقع أداة لإضفاء الشرعية على احتكار السلطة، حيث أصبح السبيل الوحيد للتعبير عن الآراء والمواقف السياسية.

٤- **قمع الحريات السياسية والمدنية:** رافق نظام الحزب الواحد العديد من الممارسات التي أثرت سلبًا على الحياة السياسية، **أبرزها:**

- منع تكوين المنظمات النقابية.
- حرمان المواطنين من حق الإضراب.
- السيطرة الكاملة على أجهزة الإعلام الرسمية (المرئية والمسموعة).
- قمع المعارضة واللجوء إلى الأساليب الأمنية في مواجهة المعارضين.

٥- **الإصلاحات السياسية (١٩٨٧-١٩٩٠):** في محاولة لتحسين صورته داخليًا وخارجيًا، بادر النظام إلى اتخاذ خطوات إصلاحية تمثلت في:

- تشكيل لجنة في ٨ يوليو ١٩٨٨ لصياغة مشروع دستور جديد.
- عرض الدستور للاستفتاء الشعبي في ١٩٨٩، ليصبح أول دستور في تاريخ البلاد يستند إلى رأي الشعب.
- تشكيل جمعية وطنية مكونة من ١٢٣ نائبًا وفقًا للدستور الجديد.
- تنظيم انتخابات تشريعية في ٨ يوليو ١٩٩٠ بمشاركة ٤٣٦ مرشحًا، تميزت بحرية الاختيار وعدم تدخل الحزب الحاكم في دعم المرشحين[٣٥].

٦- **النتائج والتداعيات:** رغم الإصلاحات السياسية الشكلية، فإن النظام لم يحدث تحولًا ديمقراطيًا حقيقيًا، حيث ظل الحزب الحاكم مسيطرًا على الحياة السياسية، مع استمرار تهميش المعارضة وتضييق الحريات. أسهم هذا الوضع في اندلاع موجة جديدة من التمرد المسلح ضد النظام، مما مهد الطريق لسقوط حكم هبري في الأول من ديسمبر ١٩٩٠ على يد إدريس ديبي إتنو.

تميزت الحياة الحزبية في عهد حسين هبري بغياب التعددية السياسية واحتكار الحزب الواحد للسلطة، في ظل قمع الحريات السياسية والمدنية. ورغم بعض المحاولات الإصلاحية في أواخر الثمانينيات، إلا أن هذه الإصلاحات ظلت شكلية ولم تؤدِّ إلى مشاركة شعبية حقيقية، مما أدى إلى تفاقم الأزمات السياسية والاجتماعية، وساهم في استمرار حالة عدم الاستقرار في البلاد.

المحور الثالث: التعددية الحزبية في عهد الرئيس إدريس ديبي ١٩٩٠-٢٠٢١م.

المبحث الأول

إقرار القانون الإنتخابي وعقد المؤتمر السيادي مع تولي إدريس ديبي الحكم

مع سقوط نظام الرئيس حسين حبري في ديسمبر ١٩٩٠، تولت الحركة الوطنية للإنقاذ (MPS) بقيادة الرئيس إدريس ديبي السلطة في تشاد، في سياق عالمي شهد تحولات سياسية كبيرة تمثلت في انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك المعسكر الاشتراكي ما أدى إلى نهاية الحرب الباردة وانتشار دعوات الديمقراطية والحكم الرشيد. استجاب الرئيس إدريس ديبي لهذه التحولات بإطلاق الحريات العامة وتبني التعددية الحزبية ما أدخل البلاد في مرحلة سياسية جديدة قائمة على الديمقراطية وإصلاح النظام السياسي. وقد انعكس ذلك في تعديل الدستور ووضع أول قانون انتخابي ينظم العملية الانتخابية في البلاد.

١- **الإطار القانوني للتعددية الحزبية:** صدر القانون رقم ١٥/ رج/ في ٤ أكتوبر ١٩٩١ كأساس قانوني لتأسيس الأحزاب السياسية في تشاد، ما أتاح لأول مرة في تاريخ البلاد اعتماد نظام تعددي. عُدل هذا القانون لاحقًا بموجب القانون رقم ٤٥/ رج/١٩٩٤، الذي جاء أكثر مرونة من حيث شروط تأسيس الأحزاب وتمويلها والمساعدات التي تتلقاها من الدولة. كما نص القانون الجديد على أن الطعون المتعلقة بالأحزاب تُنظر أمام محكمة الاستئناف، بدلًا من المحكمة العليا.

٢- **المؤتمر الوطني السيادي (١٩٩٣):** في إطار تعزيز المسار الديمقراطي، انعقد المؤتمر الوطني السيادي في أبريل ١٩٩٣، بدعوة من الحكومة، بمشاركة ٨٠٠

(ISSN: 2536 - 9555)

شخصية وطنية تمثل مختلف التيارات السياسية والمجتمعية. خرج المؤتمر بعدة توصيات تهدف إلى ترسيخ الديمقراطية، إلا أن الحكومة اعتبرت قراراته توصيات استشارية غير ملزمة(٣٦).

٣- **القانون الانتخابي:** تم وضع قانون انتخابي شامل يحدد قواعد وإجراءات العملية الانتخابية بدءًا من تسجيل الناخبين، والاستفتاءات، والانتخابات الرئاسية والتشريعية. نص القانون على الأحكام المشتركة بين الانتخابات الرئاسية والبرلمانية مثل، أهلية الترشيح، مدة الولاية، نظام الاقتراع، إدارة الحملات الانتخابية، والطعون الانتخابية. ومع إقرار هذا القانون الانتخابي، تم وضع الأسس القانونية التي نظمت العملية الانتخابية في تشاد، مما انعكس بشكل مباشر على الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت خلال عهد الرئيس إدريس ديبي، منذ وصوله إلى السلطة عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٢١. وخلال هذه الفترة، شهدت تشاد عدة استحقاقات انتخابية شكلت محطات رئيسية في مسار التعددية السياسية، سواء من حيث المنافسة بين الأحزاب، أو طبيعة المشاركة الشعبية، أو التحديات التي واجهت العملية الانتخابية. وفيما يلي نستعرض أبرز هذه الانتخابات، نتائجها، ومدى تأثيرها على المشهد السياسي في البلاد.

وخلاصة القول أن فترة حكم الرئيس إدريس ديبي. تُعد تحولات جوهرية في النظام السياسي التشادي، حيث تم الانتقال التدريجي من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، رغم التحديات المتعلقة بتنفيذ توصيات المؤتمر الوطني السيادي واستقلالية المؤسسات الانتخابية.

المبحث الثاني

الإنتخابات فى تشاد من وصول إدريس ديبي إلى أخر استحقاق انتخابي

أولاً: الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٦: بداية التجربة الديمقراطية وسط جدل النزاهة: إن إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأولى في تشاد بعد ميلاد التعددية الحزبية مثل مرحلة فارقة في المسار السياسي للبلاد، حيث عكست هذه الانتخابات تحولا جديدا نحو الديمقراطية التعددية بعد سنوات من نظام الحزب الواحد. ورغم مشاركة

عدد كبير من الأحزاب السياسية وتوفر آليات تنظيمية أشرفت عليها هيئة مستقلة بمشاركة مراقبين محليين ودوليين. إلا أن هذه التجربة الانتخابية لم تكن بمنأى عن التشكيك في نزاهتها، خاصة من جانب أحزاب المعارضة، التي أشارت إلى وجود تجاوزات مرتبطة بكشوف الناخبين. وقد شكلت هذه الاتهامات أول اختبار حقيقي لمدى التزام النظام السياسي الجديد بمبدأ الشفافية والمنافسة النزيهة. وبرغم ذلك، فقد أسست هذه الانتخابات لمرحلة سياسية جديدة أسهمت في إرساء تقاليد انتخابية في البلاد، مع فتح المجال أمام تحسين العملية الانتخابية في الاستحقاقات اللاحقة[٣٧]. وعلى الرغم مما صاحب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأولى من جدل حول نزاهتها، إلا أنها مثلت خطوة أولى في مسار التجربة الديمقراطية الناشئة في تشاد وأمام هذه التحديات اتخذت السلطات خطوات تمهيدية لتحسين العملية الانتخابية تمهيدا لخوض الانتخابات الرئاسية الثانية عام ٢٠٠١، التي جاءت في سياق تطور التجربة الديمقراطية ومحاولات تعزيز الشفافية الانتخابية.

ثانياً: الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠١: محاولة لتثبيت دعائم الديمقراطية في ظل التشكيك السياسي: شهدت الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠١ في تشاد مرحلة هامة في المسار الديمقراطي للبلاد، حيث مثلت محاولة جديدة لتعزيز المبادئ الديمقراطية بعد انتخابات ١٩٩٦. تميزت هذه الانتخابات بتقلص عدد المرشحين إلى سبعة فقط، ما يعكس نوعًا من التنظيم السياسي مقارنة بالدورات السابقة. ورغم أن العملية الانتخابية جرت بإشراف اللجنة المستقلة للانتخابات وبحضور مراقبين دوليين من منظمات كبرى مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلا أن النتائج أثارت موجة من التشكيك في نزاهتها، خاصة من قبل المعارضة.

١- **التشكيك السياسي:** هذا التشكيك يعكس ضعف الثقة في المؤسسات الديمقراطية رغم التقدم الذي تحقق على مستوى الإجراءات التنظيمية. فنتيجة الانتخابات التي أفضت إلى فوز إدريس ديبي بنسبة ٦٧.٣% من الأصوات قُوبلت بالرفض من قبل المرشحين المنافسين، ما دفع السلطات إلى تعزيز الإجراءات الأمنية خوفًا من اندلاع اضطرابات[٣٨].

٢- **التوجهات السياسية بعد الانتخابات:** استنادًا إلى البرنامج الحكومي الذي قدمته حكومة(ناقوم ياماسوم)، في عام ٢٠٠٢، اتضح أن الولاية الثانية للرئيس ديبي

(ISSN: 2536 - 9555)

سعت إلى تعزيز الحوار مع الحركات المعارضة، وتوفير فرص العمل، وتحسين مناخ العمل، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي. إلا أن هذه الخطوات بقيت في إطار الإصلاحات الجزئية التي لم تمس جوهر النظام السياسي(٣٩).

ثالثاً: الانتخابات الرئاسية لعام٢٠٠٦: التعددية السياسية بين الإصلاحات والتحديات: شهدت الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٦ في تشاد منعطفًا سياسيًا حاسمًا، حيث ارتبطت بشكل مباشر بتعديل الدستور الذي سمح للرئيس إدريس ديبي بالترشح لولاية ثالثة. عكست هذه المرحلة الصراع بين السلطة الحاكمة والمعارضة، وأبرزت التناقضات بين الإصلاحات السياسية التي تروج لها الحكومة والتحديات التي فرضتها المعارضة السياسية والمسلحة.

١- **التعديل الدستوري خطوة نحو تعزيز السلطة:** جاء إعلان الرئيس إدريس ديبي عن رغبته في تعديل الدستور عام ٢٠٠٥ بمثابة شرارة أشعلت موجة جديدة من المعارضة السياسية. فقد أتاح التعديل الدستوري الفرصة للرئيس للترشح لولاية ثالثة، مما أثار جدلًا واسعًا حول نوايا السلطة في تكريس الحكم الفردي بدلاً من ترسيخ المبادئ الديمقراطية(٤٠). أدى هذا القرار إلى انسحاب الرئيس السابق لول (محمد شوا)، من تحالفه مع الحزب الحاكم، ما فتح الباب أمام تشكيل جبهة معارضة جديدة. كما أسفر عن تأسيس الاتحاد من أجل الدفاع عن الدستور (CPDC) الذي ضم عشرة أحزاب ومجموعات سياسية معارضة، بهدف التصدي للتعديل الدستوري ومنع إعادة انتخاب الرئيس ديبي.

٢- **استراتيجية تفكيك المعارضة: بين الاحتواء والمواجهة:** على الرغم من تشكيل الاتحاد ككتلة سياسية معارضة، إلا أن افتقاره إلى التنسيق بين المجموعات السياسية والمعارضة المسلحة أضعف قدرته على مواجهة السلطة. استغلت الحكومة هذا الانقسام واعتمدت استراتيجية التفاوض الفردي مع كل طرف على حدة، مما مكنها من تفكيك الجبهة المعارضة. أبرز مظاهر هذه الاستراتيجية تمثل في اتفاقية السلام التي عقدتها الحكومة مع القائد (محمد نور عبدالكريم)، زعيم الجبهة الموحدة من أجل التغيير (FUC)، في ديسمبر ٢٠٠٦، والتي تم بموجبها تعيينه وزيرًا للدفاع. شكلت هذه الخطوة انتصارًا سياسيًا للحكومة، حيث أضعفت الحركات المسلحة المعارضة، وقلصت مساحة العمل السياسي أمام التحالفات المدنية.

٣- **نتائج الانتخابات: بين التشكيك والنزاهة الشكلية:** أسفرت الانتخابات التي جرت في مايو ٢٠٠٦ عن فوز الرئيس ديبي بنسبة ٧٧.٥% من الأصوات، متفوقًا على أبرز منافسيه رئيس الوزراء السابق (كاسرين كوماكوي)، الذي حصل على ٨.٨% فقط. رغم مشاركة نحو ٦١% من الناخبين، إلا أن الانتخابات قوبلت بتشكيك واسع النطاق من قبل المعارضة، التي وصفتها بأنها (مهزلة سياسية)[٤١].

اتهمت المعارضة فرنسا بدعم النظام التشادي للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة بينما أشار المراقبون الأفارقة إلى أن الانتخابات جرت في أجواء سلمية، مع الالتزام بالمعايير التنظيمية، دون الإشارة إلى مدى نزاهتها السياسية.

٤- **الإصلاحات أم إعادة إنتاج السلطة:** رغم محاولات الحكومة تقديم نفسها كمدافع عن الديمقراطية عبر إشراك مراقبين دوليين وإطلاق برامج إصلاحية، إلا أن هذه الانتخابات أكدت أن الإصلاحات ظلت شكلية ولم تؤسس لنظام ديمقراطي تعددي حقيقي. وأثبت تعديل الدستور أن السلطة كانت تسعى إلى إعادة إنتاج نفسها بدلاً من إحداث تحول سياسي جوهري فالانقسامات الداخلية في المعارضة، وضعف التنسيق بينها وبين الحركات المسلحة سهلت على النظام إحكام قبضته على المشهد السياسي وأن الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٦، عكست التحدي الذي تواجهه الديمقراطيات الناشئة تناقضًا واضحًا بين الإصلاحات السياسية الشكلية التي تبنتها الحكومة وبين التحديات الفعلية التي فرضتها المعارضة، مما ساهم في استمرار الهيمنة السياسية للرئيس ديبي.

رابعاً: الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١١: استمرار الممارسة الانتخابية فى ظل احتدام الصراع السياسي: شهدت تشاد في ٢٥ أبريل ٢٠١١ انتخابات رئاسية جرت في ظل احتدام الصراع السياسي بين السلطة والمعارضة. قاطعت أحزاب المعارضة الرئيسية الانتخابات ورفضت نتائجها، معتبرة أنها غير شرعية بسبب غياب الشفافية وعدم استجابة الحكومة لمطالبها المتعلقة بمراجعة سجل الناخبين.

١. **النتائج الرسمية:** وفقًا للنتائج النهائية التي أعلنها رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات حصل الرئيس إدريس ديبي إتنو على نسبة ٨٨.٦٦% من الأصوات في حين حصل المرشح بايمي بادكي ألبير على ٦.٣٠%، والمرشح ناجي مادو على ٥.٢٣%، وبلغت نسبة المشاركة الرسمية أكثر من ٦٤%. غير أن بعثات المراقبة

(ISSN: 2536 - 9555)

التابعة للاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا قدرت نسبة المشاركة بأقل من ١%، مما أثار مزيدًا من الجدل حول مصداقية العملية الانتخابية(٤٢).

٢. **موقف المعارضة:** انسحب مرشحو المعارضة الثلاثة الرئيسيون وهم (صالح كبزابو نيانغار يورونغار، عبدالقادر كاموقي)، قبل إعلان النتائج، احتجاجًا على ما وصفوه بانعدام الشفافية ورفض السلطات مراجعة سجل الناخبين. كما اتهمت المعارضة الحزب الحاكم بتزوير الانتخابات التشريعية التي جرت في فبراير ٢٠١١.

٣. **تأسيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات (ICEN):** في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق توافق سياسي، تم التوقيع على بروتوكول اتفاق سياسي في ٢ أبريل ٢٠١٣ بين أحزاب الأغلبية الرئاسية، المعارضة الديمقراطية، ومنظمات المجتمع المدني، وبموجب هذا الاتفاق، تم تشكيل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات (CENI)، التي تضم الأعضاء(٤٣). **على النحو التالي:**

- رئيس اللجنة يتم اختياره بالتوافق بين الأطراف الثلاثة، بشرط توفره على الكفاءة والخبرة والحياد.
- ١٧عضوًا يمثلون أحزاب الأغلبية الرئاسية.
- ١٧ عضوًا يمثلون المعارضة الديمقراطية.
- ٦ أعضاء يمثلون جمعيات المجتمع المدني.

٤. **الهدف من تشكيل اللجنة:** جاءت هذه اللجنة بهدف تنظيم انتخابات حرة ونزيهة استنادًا إلى إحصاء بيومتري يضمن شفافية العملية الانتخابية، في خطوة نحو ترسيخ المسار الديمقراطي في البلاد.

خامساً: الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦: تعزيز الاستقرار السياسي فى مواجهة الإصلاح الديمقراطي: شهدت الانتخابات الرئاسية في تشاد، التي أجريت في ٩ أبريل ٢٠١٦ منافسة سياسية واسعة النطاق بمشاركة ١٤ مرشحًا، في ظل غياب الدعوات التقليدية لمقاطعة الانتخابات من قبل أحزاب المعارضة، على خلاف ما حدث في الاستحقاقات الانتخابية السابقة. مثلت هذه الانتخابات تطورًا تقنيًا مهمًا في النظام الانتخابي التشادي، حيث تم لأول مرة اعتماد النظام البيومتري(نظام البصمة الحيوية)، بهدف تعزيز الشفافية وضمان نزاهة العملية الانتخابية

وفي ٢٢ أبريل ٢٠١٦، أعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات النتائج الرسمية التي أظهرت فوز الرئيس إدريس ديبي إتنو بولاية رئاسية خامسة، بعد حصوله على ٦١.٥٦% من الأصوات بينما حل زعيم المعارضة البارز (صالح كبزابو)، في المرتبة الثانية بنسبة ١٢.٨٠% من الأصوات وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات حوالي ٧٦%، ما يعكس مستوى مرتفعًا من الانخراط الشعبي في العملية الانتخابية(٤٤). ورغم هذه المؤشرات أثارت النتائج جدلًا واسعًا في الأوساط السياسية. حيث رفضت المعارضة بقيادة كبزابو النتائج، متهمة اللجنة الانتخابية بالتلاعب والتزوير واصفًا إياها بأنها (أسوأ لجنة انتخابية في تاريخ البلاد خلال ربع قرن). في المقابل أكد الرئيس ديبي أن النتائج تعكس إرادة الشعب التشادي في مواصلة مسار الاستقرار السياسي الذي انتهجته حكومته عكست الانتخابات الرئاسية ٢٠١٦ في تشاد جدلية العلاقة بين تعزيز الاستقرار السياسي الذي يتبناه النظام الحاكم وبين مطالب الإصلاح الديمقراطي التي رفعتها قوى المعارضة. وعلى الرغم من محاولات تحسين العملية الانتخابية عبر الوسائل التقنية الحديثة، إلا أن الانقسامات السياسية وتحديات الثقة في المؤسسات الانتخابية ظلت حاضرة بقوة في المشهد السياسي التشادي.

سادساً: الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢١: خاتمة عهد إدريس ديبي بين الإنجازات والانتقادات: مثّلت الانتخابات الرئاسية في ١١ أبريل ٢٠٢١ المحطة الأخيرة في المسيرة السياسية للرئيس التشادي إدريس ديبي إتنو، الذي حكم البلاد منذ ١٩٩٠. جاءت هذه الانتخابات في ظل ظروف سياسية وأمنية معقدة، حيث كانت البلاد تواجه تحديات مرتبطة بعدم الاستقرار الأمني وتصاعد أنشطة الجماعات المسلحة، خاصة في شمال البلاد. وقد دفعت هذه الأوضاع عددًا من الأحزاب السياسية المعارضة إلى مقاطعة الانتخابات، معتبرة أن الأجواء السياسية والأمنية غير مواتية لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة. رغم هذه الانتقادات، أُجريت الانتخابات في موعدها المحدد، ليُعلن بعد أيام قليلة عن وفاة الرئيس ديبي متأثرًا بجروح أصيب بها أثناء قيادته للمعارك ضد المتمردين في شمال البلاد، في مشهد يجسد طبيعته العسكرية التي ميزت سنوات حكمه. وقد أثار انتقال السلطة إلى نجله محمد إدريس ديبي تساؤلات واسعة حول طبيعة الحكم في تشاد، ومدى التزام النظام بالمبادئ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.

(ISSN: 2536 - 9555)

خلاصة فترة حكم إدريس ديبي(١٩٩٠ – ٢٠٢١): امتدت فترة حكم إدريس ديبي لأكثر من ثلاثة عقود، وشكلت أحد أطول العهود السياسية في القارة الإفريقية. **ويمكن تلخيص هذه المرحلة في محاور أساسية:**

١ – الإنجازات:

- تحقيق استقرار نسبي في بلد عانى طويلًا من الحروب الأهلية.
- تعزيز مكانة تشاد كحليف استراتيجي في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل.
- استغلال الثروة النفطية منذ مطلع الألفية الثالثة لدعم الاقتصاد الوطني.

٢ – الانتقادات:

- تركيز السلطة في يد النظام الحاكم، ما أدى إلى تهميش المعارضة.
- قمع الحريات السياسية والصحفية.
- اتهامات متكررة بتزوير الانتخابات وعدم الالتزام بالديمقراطية.
- انتشار الفساد وضعف التنمية الاقتصادية رغم العائدات النفطية[٤٥].

وخلاصة القول أن فترة حكم إدريس ديبي شكلت نموذجًا معقدًا يجمع بين الاستقرار الأمني النسبي والاستبداد السياسي، حيث اعتمد الرئيس الراحل على التحالفات العسكرية والدعم الدولي لتعزيز بقائه في السلطة، مقابل التضييق على الحياة السياسية الداخلية. انتهى حكمه في مشهد عسكري يعكس طبيعة نظامه، ليترك البلاد أمام تحديات الانتقال السياسي وإعادة صياغة العلاقة بين السلطة والمجتمع في مرحلة ما بعد ديبي.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة دور الأحزاب السياسية في تعزيز الثقافة الديمقراطية في تشاد خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ٢٠٢١، مسلطة الضوء على التحولات السياسية التي شهدتها البلاد منذ الاستقلال عن فرنسا. رغم تباين التوجهات الأيديولوجية والرؤى السياسية لهذه الأحزاب، إلا أنها اتفقت في البداية حول هدف مشترك يتمثل في تحقيق الاستقلال الوطني. إلا أن مرحلة ما بعد الاستقلال سرعان ما شهدت صراعات سياسية بين القوى الحزبية والنظام الحاكم، خاصة بعد قرار الرئيس فرانسوا تمبلباي بحظر تأسيس الأحزاب السياسية واعتماد نظام الحزب الواحد، مما أدى إلى تقويض التعددية السياسية. ولم تختلف فترة حكم الرئيس حسين هبري عن سابقتها حيث استمر العمل

بنظام الحزب الواحد مما أدى إلى تكريس الاستبداد السياسي. ومع مجيء الرئيس إدريس ديبي في مطلع التسعينيات شهدت البلاد انفتاحًا نسبيًا تمثل في السماح بتأسيس الأحزاب السياسية وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية. ومع ذلك، واجهت هذه الانتخابات انتقادات واسعة من المعارضة التشادية التي اعتبرت أن العملية الانتخابية افتقدت إلى النزاهة والشفافية، مما أعاق تحقيق تقدم ملموس في مسار الديمقراطية.

وبناءً على ما سبق، خلصت الدراسة إلى أن الأحزاب السياسية في تشاد، رغم دورها المحوري في الحياة السياسية، لم تتمكن من تعزيز الثقافة الديمقراطية بشكل فعّال بسبب القيود السياسية وضعف المؤسسات الديمقراطية، واستمرار سياسات الإقصاء، مما يتطلب تعزيز الإصلاحات السياسية، وضمان انتخابات حرة ونزيهة لتحقيق تحول ديمقراطي حقيقي.

نتائج الدراسة: من خلال دراسة دور الأحزاب السياسية في تعزيز الثقافة الديمقراطية في تشاد خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ٢٠٢١، **توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:**

١- اتسمت الفترات الأولى بعد الاستقلال بغياب التعددية الحزبية نتيجة لقرارات النظام الحاكم التي منعت تأسيس الأحزاب السياسية واعتمدت نظام الحزب الواحد.

٢- سيطرة السلطة التنفيذية على العملية السياسية، أدى إلى تهميش دور الأحزاب السياسية في المشاركة في صنع القرار.

٣- أجمعت القوى المعارضة على افتقار الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أجريت في عهد الرئيس إدريس ديبي إلى الشفافية، مما ساهم في إضعاف ثقة المواطنين في العملية الديمقراطية.

٤- تأثر انتشار الثقافة الديمقراطية في تشاد بغياب الوعي السياسي لدى المواطنين نتيجة للسياسات التسلطية التي مارستها الأنظمة المتعاقبة.

٥- عانت الأحزاب السياسية من الانشقاقات الداخلية والخلافات الأيديولوجية، مما أدى إلى ضعف تأثيرها في الحياة السياسية.

٦- ساهم النظام السياسي في تقليص دور الأحزاب المعارضة عبر فرض قيود قانونية وتشريعية تحد من حرية العمل السياسي.

(ISSN: 2536 - 9555)

التوصيات: **بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يقدم الباحث بالتوصيات الآتية:**

١- ضرورة وضع إطار قانوني يضمن حرية تكوين الأحزاب السياسية بعيدًا عن التدخلات الحكومية.

٢- إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات لضمان نزاهتها وشفافيتها.

٣- تشجيع الأحزاب السياسية على تنفيذ برامج توعية لتعزيز الثقافة الديمقراطية بين المواطنين.

٤- تعديل القوانين المنظمة للأحزاب السياسية بما يضمن حريتها واستقلاليتها.

٥- إنشاء آليات حوار وطني بين الحكومة والمعارضة لتعزيز التفاهم السياسي والمشاركة في صنع القرار.

٦- دعم وتأهيل الكوادر الحزبية لزيادة قدرتها على المشاركة الفعّالة في العملية السياسية.

٧- توفير فرص أكبر لمشاركة المرأة والشباب في العملية السياسية من خلال إدماجهم في هياكل الأحزاب السياسية.

هوامش ومراجع الدراسة:

(١) عماد غليون، الحزب السياسي، سلسلة التربية المدنية، بيت المواطن للنشر والتوزيع دمشق الجمهورية السورية، ٢٠١٨م، ص١٢.

(2) Marcel Prelot, Science Politique, (P.U.F. Paris,1967),P10

(٣) الإمام جارالله أبو القاسم بن محمد بن عمر الزمخشري، أسس البلاغة، دار الحياء الثراث العربي، ط١، بيروت، لبنان،٢٠٠١م، ص١٤١.

(٤) عصام نور الدين، معجم نور الدين الوسيط، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت لبنان،٢٠٠٥م، ص٥٣٤.

(٥) نعمان أحمد الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر،١٩٨٣م، ص١٨.

(٦) فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨م، ص٣٥٧.

(٧) أسامة الغزالى حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث،(د.د)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآدب، ١٩٨٧م، ص١٩.

(8) Encyyclopedia, Bitannica, Volume,17, p42 congress,1981, p.401.

(9) Maunrice Duverger; Les partis Politiques, Librairie, Armand colin, Paris,1981, p23.

(١٠) المرسوم الرئاسي رقم (١٥) الصادر من رئاسة الجمهورية بتاريخ١٩٩١/١٠/٤م القاضي بتأسيس عمل وإلغاء الأحزاب السياسية في تشاد.

(١١) صالح جواد الكاظم، وآخرون، الأنظمة السياسية، دار الحكمة، العراق،١٩٩١م ص٩٤.

(١٢) المرجع نفسه، ص٩٥.

(١٣) حسن عبدالرزاق، التنظيم القانوني للأحزاب السياسية ودورها في التجربة الديمقراطية الجزائرية، أطروحة دكتورة في الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٦-٢٠١٧م، ص١٣.

(١٤) نعمام أحمد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص١٨.

(١٥) منظمة الأمن والتعاون في أوربا، مبادئ توجيهية لتنظيم الأحزاب السياسية بولندا، مكتب المؤسسات الدئمقراطية وحقوق الإنسان، ٢٠١٠م، ص١٨.

(١٦) سليمان محمد الصحاوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة في الفكر السياسي الإسلامي(دراسة مقارنة) ط٦، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٦م ص٦٣.

(١٧) ناجي عبدالنور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية جامعة ماي ٨ ماي،٢٠٠٦م، ص٣٥.

(١٨) فوادي، بورحلا، دور الأحزاب السياسية في التمثيل السياسي في الجزائر، مذكرة ماجستير فى القانون الدستوري والأنشطة الدستورية، جامعة سعد، دحلب البلدية٢٠٠٨،م، ص٤.

(١٩) ناجي عبدالنور، مرجع سبق ذكره، ص٣٥.

(٢٠) فوادي، بورحلا، مرجع سبق ذكره، ص٤.

(٢١) محمد السويدي،علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩١م، ص١٠٣.

(٢٢) عبدالرحمن عمر الماحي، تشاد من الاستعمار وحتى الاستقلال، الهيئة المصرية العامة، ط١، القاهرة، ١٩٨٢م، ص٢١٠.

(٢٣) إبراهيم يوسف محمد، جذور التبعية السياسية للحكومات الإنتقالية في تشاد في الفترة مابين١٩٢٠-١٩٩٦٠م، رسالة ماجستير(غير منشورة) في التاريخ والحضارة جامعة الملك فيصل بتشاد، ٢٠١٧، ص١١٢.

(٢٤) المرجع نفسه، ص١١٤.

(ISSN: 2536 - 9555)

[٢٥] إبراهيم برمة أحمد، تاريخ تشاد السياسي، رؤي للابداع، مصر، ٢٠٢١م، ص٧٥.
[٢٦] سنوسي هجرو سنوسي، السلطة والسياسة في تشاد، ط١، أنجمينا، ص١٩.
[٢٧] سعيد عبدالرحمن الجنديري، الحياة السياسية في تشاد منذ الاحتلال الفرنسي وحتى نهاية حكم تمبلباي(١٩٠٠– ١٩٧٥م)، ط١، ١٩٩٨م، دار النشر مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ليبيا، ص٩–١٠.
[٢٨] المرجع نفسه، ص١١.
[٢٩] حسن بشير عبدالوهاب، العلاقات التشادية الخارجية١٩٦٠–٢٠١٢م، المركز العالمي للدراسات الإفريقية، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ٢٠١٢م، ص٤٩.
[٣٠] عبدالرحمن عمر الماحي، مرجع سبق ذكره، ص٢٤٦.
[٣١] حسن بشير عبدالوهاب، مرجع سبق ذكره، ص٤٩.
[٣٢] عبدالرحمن عمر الماحي، مرجع سبق ذكره، ص٢٤٧ـ ٢٤٨.
[٣٣] حسن بشير عبدالوهاب، مرجع سبق ذكره، ص٥٠.
[٣٤] المرجع نفسه، ص٥٤.
[٣٥] سنوسي هجرو سنوسي، مرجع سبق ذكره، ص١٠٧.
[٣٦] أحمد قاسم أحمد، التعددية الحزبية في تشاد، رسالة ماجستير (غير منشورة) في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الملك فيصل بتشاد، ٢٠٠٩م، ص١٧٦.
[٣٧] حسن بشبر عبدالوهاب، مرجع سبق ذكره، ص٥٧.
[٣٨] حسن بشير عبدالوهاب، مرجع سبق ذكره، ص٥٧.
[٣٩] عبدالسلام محمد حلو، الجهود الوطنية والسياسية للرئيس إدريس ديبي إتنو في مجال تقوية الديمقراطية في تشاد١٩٩٠–٢٠١٠م(بحث غير منشور) دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الملك فيصل بتشاد، ٢٠١١م، ص٦٤.
[٤٠] إبراهيم يوسف محمد، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٥.
[٤١] المرجع نفسه، ص٦٤.
[٤٢] المرجع نفسه، ص٦٥.
[٤٣] موقع ويكبيديا، انتخابات الرئاسة التشادية٢٠٢١، تاريخ النشر ٢٠٢١/٤/١١م.
[٤٤] أبوبكرالصديق شرومة، تطور المؤسسات الدستورية في تشاد(الجمعية الوطنية) نموذجاً. أوراق المؤتمر العلمي الدولي عن الديءمقراطية والسلام في تشاد في عهد الرئيس إدريس ديبي من ١٩٩٠ـ ٢٠١٠، ط١، جامعة الملك فيصل بتشاد ٢٠١٠م، ص٦٢.
[٤٥] موقع ويكبيديا، انتخابات الرئاسة التشادية، مرجع سبق ذكره.